

مؤشرات الاشتباه في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- هناك مؤشرات تتعلق بالأطراف لخارجيه كالمانحين والمتبرعين والشركاء وأخرى تتعلق بالأطراف الداخلية في الجمعية كالموظفين والمتطوعين
- المانح او الشريك مثلا يقدم معلومات غير كافية أو مضللة أو مثيرة للشبهات أو يثبت عدم صحتها في مرحلة ما.
- الشريك مثلا هو شركة او مؤسسة، لا ترغب في تقديم معلومات إضافية عن المالك أو المستفيدين الحقيقيين.
 - اشتباه الجمعية في أن العميل وكيل للعمل نيابة عن موكل مجهول وامتناعه بدون أسباب منطقية، في إعطاء معلومات عن ذلك الشخص أو الجهة.
 - صعوبة تقديم العميل وصف لطبيعة عمله أو عدم معرفته بأنشطته بشكل عام.
 - القيام بعدد كبير من التبرعات من خلال عمليات تحويل الأموال الى مبالغ صغيرة لتجنب متطلبات تحديد الهوية أو الإبلاغ.
 - التبرعات المقدمة من الجهات المانحة تتم باستخدام حسابات بنكية شخصية وليست الحسابات البنكية للجهات المانحة.
 - التبرعات المقدمة في هيئة قروض.
 - التبرعات المقدمة لمشروع معين مع اشتراط المانح باستخدام طرف ثالث معين كشريك أو مورد في المشروع.
 - المعاملات المالية التي يبدو أنه ليس لها غرض منطقي أو لا توجد صلة بين النشاط المعلن للجمعية. الأطراف الأخرى في المعاملة.
 - قيام الجمعية بأنشطة لا تتوافق مع مجالات العمل الخيري مثل شراء سلع أو خدمات لا تتطابق مع احتياجات العمليات أو الدفع مقابل السلع أو الخدمات التي تقدمها بشيكات غير مرتبطة بالحسابات البنكية للجمعية.
 - تلقي الجمعية عدد كبير من التبرعات المقدمة عن طريق تحويل أموال بمبالغ صغيرة لتجنب فرض متطلبات تحديد الهوية.
 - استخدام الجمعية حسابات متعددة لجمع الأموال وتوجيهها إلى عدد قليل من المستفيدين.

دماؤنا صدقة

- وجود عمليات/ معاملات باسم الموظف لا ترتبط بدخله المعلن أو لا تتناسب مع طبيعة عمله.
- وجود عدة حسابات للموظف في البنوك محلية أو خارجية ويحاول الموظف إخفاء معلومات عنها.
- موظف لا يتناسب مستواه المعيشي مع حجم الراتب الذي يتقاضاه.
- يركب الموظف أفضل السيارات ويسافر إلى أعلى البلدان ويقتني كل ما يريد، ويعيش في رغد ملموس لا يتناسب مع دخله المعروف.
- التباهي والتفاخر المستمر بالمشتريات والمقتنيات غالية الثمن.
- استمرار الموظف في العمل لفترة طويلة دون طلب أية إجازات عادية أو مرضية على الرغم من عدم حاجة العمل لذلك.
- حمل الموظف بشكل متكرر مبالغ مالية ضخمة في صورة نقد.
- عدم ترك الموظف لعمله في فرع الجمعية على الرغم من وجود عرض وظيفي أفضل أو تمت ترقيته إلى وظيفة في فرع آخر ومع ذلك يرفض دون سبب مقنع.
- ارتباط الموظف بعمليات عديدة مريبة أثناء تأديته لعمله مع أفراد لا تربطه بهم أي رابطة ذات علاقة بالعمل.
- إعطاء استجابات غامضة لطلبات بحث منطقية وشرعية و / أو ترك هذه الطلبات أو الاستعلامات دون رد بطريقة غير مبررة، أو يستغرق وقتا طويلا للإجابة عليها.
- الحرص الشديد على المركزية والتردد أو الرفض في قبول المساعدة / التفويض في كل ما يتعلق بالشؤون والمعاملات المالية.
- المحاولات المتكررة لتأخير أي عمليات مراجعة أو تدقيق أو تفتيش تقتضيها مصلحة العمل.

الإجراءات المتبعة في حال وجود مؤشرات اشتباه

١. إذا اشتبهت الجمعية أو إذا توافرت لديها أسباب معقولة للاشتباه في أن الأموال أو بعضها تمثل متحصلات جريمة أو في ارتباطها أو علاقتها بعمليات غسل الأموال أو أن التبرع للجمعية بها غرضه التمويه بأنها متحصلة من غسل أموال أن تلتزم بإبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية فوراً وبشكل مباشر، وتزودها بتقرير مفصل يتضمن جميع البيانات والمعلومات المتوافرة لديها عن تلك العملية والأطراف ذات الصلة.

١. الاستجابة لكل ما تطلبه الإدارة العامة للتحريات المالية من معلومات إضافية. ما

دماؤنا صدقة

٢. يحظر على الجمعية وأي من مديريها أو أعضاء مجالس إدارتها أو أعضاء إدارتها التنفيذية أو الإشرافية أو العاملين فيها تنبيه العميل أو أي شخص آخر بأن تقريراً بموجب النظام أو معلومات متعلقة بذلك قد قدمت أو سوف تُقدم إلى الإدارة العامة للتحريات المالية أو أن تحقيقاً جنائياً جارٍ أو قد أُجري.
٣. ولا يشمل ذلك عمليات الإفصاح أو الاتصال بين المديرين والعاملين أو عمليات الاتصال مع المحامين أو السلطات المختصة.

٤. لا يترتب على الجمعية، وأي من مديريها أو أعضاء مجالس إدارتها أو أعضاء إدارتها التنفيذية أو الإشرافية أو العاملين فيها أي مسؤولية تجاه التبليغ عنه عند إبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية أو تقديم معلومات لها بحسن نية
٥. على كل موظف يعمل في الجمعية أو متطوع بها الالتزام بسرية المعلومات التي يطلع عليها ضمن نطاق أداء واجباته حتى بعد انتهاء مسؤولياته.



تم اعتمادها من المجلس

٢٩-٩-٢٠٢٢م